

الحروف المصدرية وظاهرة التأويل النحوي (دراسة تحليلية)

يامن محمد المبروك التومي
كلية العلوم/جامعة غريان
التخصص: لغة عربية

مستخلص:

أوردت في هذه الدراسة مقدمة ذكرت فيها مفهوم المصدر لغة واصطلاحًا، ومفهوم التأويل عند طائفة من علماء اللغة، ومفهوم المصدر المؤول، واستعمالاته، ووظائفه، والسبب في استعمال المصدر المؤول وعدم اللجوء إلى المصدر الصريح، ثم أوضحت منهجي في البحث الذي كان يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف الظواهر النحوية موضوع الدراسة، وتحليلها تحليلًا قائمًا على الحجة والبرهان.

وقد قسمت البحث إلى أربعة مباحث :

- المبحث الأول: أن المصدرية الناصبة والفعل المضارع.
 - المبحث الثاني: أن المشددة مفتوحة الهمزة ومعمولها.
 - المبحث الثالث: كي المصدرية والفعل المضارع.
 - المبحث الرابع: ما المصدرية ومدخولها.
- ثم أنهيت الدراسة بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج.
ثم قائمة بالمصادر والمراجع التي استعنت بها في هذه الدراسة.
أسأل الله - العلي القدير - أن ينفع بعلمي هذا، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

Extract:

In this study, I mentioned an introduction in which I mentioned the concept of the source linguistically and idiomatically, and the concept of interpretation when a group of linguists, and the concept of the source of the interpreted, and its uses, and functions, and the reason for using the source and not resorting to the explicit source, and then explained my methodology in the research, which was based on the descriptive analytical approach in describing the

grammatical phenomena under study, and analyzing them based on argument and proof.

The research was divided into four sections were as follows:

-The first topic: that the infinitive erector and the present tense verb.

-The second topic: that the aggravated open Hamza and its operators.

-The third topic: ki infinitive and present tense.

-The fourth topic: what is the source and its income.

The study was then concluded with a conclusion in which the most important results were stated.

Then a list of the sources and references that I used in this study.

I ask Allah – the Almighty – to benefit from this work and to make it purely for His gracious face.

المقدمة:

المصدر لغة:

ذهب ابن منظور في لسان العرب إلى أنّ المصدر: "أعلى مقدم كل شيء وأوله، حتى أنهم يقولون: صدر الليل والنهار، وصدر الأمر وأوله، وصدر كل شيء أوله"⁽¹⁾. وذهب الجوهري في تاج اللغة وصحاح العربية إلى أنّ: "المصدر من مادة صَدَرَ، وصدر كل شيء أوله، وصدر السهم ما حاز من وسطه إلى مستدقه، والصدر من الإنسان ما أشرف من أعلى صدره"⁽²⁾.

المصدر اصطلاحًا:

أشار سيبويه إلى أنّ المصدر هو "الحدث" وذلك لأنها أحداث الأسماء التي تحدثها، والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء، وهم الفاعلون⁽³⁾.

وقد استخدم الفراء مصطلحًا آخر ليبدل به على المصدر وهو (الفعل) قال: "وسواء في مذهب مصدر فأخراجهم إياه إلى الفعل كأخراجهم مررت حسبك من رجل إلى الفعل"⁽⁴⁾.

أمّا الميرد فقد تابع سيبويه في مصطلحاته، فقال: "المصدر كسائر الأسماء، إلا أنها تدل على أفعالها"⁽⁵⁾.

وقد عرف الجرجاني المصدر بقوله: "المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه"⁽⁶⁾. إنّ أهم ما يلاحظ من التعريفات هو تعدد المفاهيم التي يطلق عليها المصدر، فهو إلى جانب دلالاته على مفهوم الخاص، يدل أيضًا على المصدر المؤول، فماذا نعني بالتأويل؟ وماذا يقصد بالمصدر المؤول؟

مفهوم التأويل:

التأويل كما ذكر الرازي في مختار الصحاح: "من أول وهو تفسير ما يؤول إليه الشيء، وقد أوله تأويلًا وتأوله"⁽⁷⁾.

وذكر الفيروز آبادي في القاموس المحيط: "أول الكلام تأويلًا وتأوله دبّره وقدره وفسّره، فالتأويل هو عبارة عن الرؤيا"⁽⁸⁾.

وفي المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة أنّ معنى التأويل: "رد الكلام إلى الغاية المرجوة منه، وآل الشيء فألاً أي نقص، وآل اللين أولاً: صيّرهُ خائراً غليظاً، وآل الرعية ساسهم، وآل الرؤيا عيّرَها"⁽⁹⁾.

مفهوم المصدر المؤول:

يعد ابن هشام أول من استخدم مصطلح المصدر المؤول، فهو القائل: "إنّ المصدر الصريح يقع موقع الفاعل، كما أنّ المصدر المؤول يقع موقع الفاعل"⁽¹⁰⁾.

أمّا السيوطي فسماه اسماً مختلفاً عند حديثه عنه مطلقاً عليه (المصدر المنسبك) قائلاً: "لا ينعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل"⁽¹¹⁾.

كما عرف إيميل يعقوب المصدر بأنه: "ما يؤول من معنى داخل على مطلق الحدث بفعل يأتي بعد الحروف المصدرية"⁽¹²⁾.

من خلال ما سبق من التعريفات يمكن القول أنّ المصدر المؤول هو تركيب يسبق بأحد الحروف المصدرية وهي (أنّ) الناصبة للفعل المضارع، و(أنّ) الحرف المشبه بالفاعل، و(ما) المصدرية، و(كي) الناصبة للفعل المضارع وغير ذلك مما لا يسع المقال لذكره.

إنّ فالمصدر المؤول: هو كل مصدر غير صريح يقع له التأويل، ويتم ذلك بسبب الحرف المصدرية مع ما بعده.

استعمالات المصدر المؤول:

يقول ابن هشام: "إنك حين تستعمل المصدر في كلامك إما أن تريد به ثبوت ما يدل عليه من الحدث، وإما أن تزيد حدوث ما يدل عليه من الحدث في أحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل".

فإذا أردت بالمصدر الدلالة على ثبوت ما يدل عليه من الحدث، فإنّه حينئذٍ لا يصلح لأن يحل محله فعل لا مع (ما) ولا مع (أنّ)، لأنّ طبيعة الفعل دالة على الحدث وأنت لم ترده.

وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي أو في المستقبل، فإنه لا يلزمك أن تقدره بـ (أنّ) المصدرية، وتقدر مع (أنّ) حين تريد الزمن الماضي؛ لأنه هو الذي يدل على هذا الزمن، وتقدر في المستقبل الفعل المضارع؛ لأنه هو الصالح للدلالة على هذا الزمن⁽¹³⁾.

وظيفة المصدر المؤول:

للمصدر المؤول وظيفة ذات أهمية كبيرة تجاه الجمل العربية، فقد تكون الجملة مفتقرة إلى مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، ولا سبيل إلى ذلك إلا عن طريق سبك حرف مصدري مع فعل متصرف، ومن ذلك نعلم أنّ المصدر المؤول يجيء لإكمال نقص موجود في الجملة، فقد تحتاج الجملة لفاعل، أو نائب فاعل، أو غير ذلك، ولا سبيل لذلك إلا عن طريق صياغة المصدر المؤول.

السبب في استعمال المصدر المؤول وعدم اللجوء للمصدر الصريح:

هناك عدة أسباب تُحتم علينا اللجوء للمصدر المؤول نذكر منها: (14)

(1) الدلالة على زمان الفعل، سواء كان ماضياً، نحو: الشائع أنّ حضرت، أم مستقبلاً، نحو: الشائع أنّ تحضر، فلو قلنا: من أول الأمر، الشائع حضورك، لم ندر زمن الحضور؛ لأنّ المصدر الصريح لا يدل بنفسه على الزمن.

(2) الدلالة على أنّ الحكم مقصور على المعنى المجرد للفعل من غير نظر لوصف، أو لشيء آخر يتصل به، نحو: أعجبتني أنّ أكلت، أي مجرد أكلك لذاته، لا لاعتبار أمر خارج عنه، ككثرته، أو قلته، أو بطئه، أو سرعته، ولو قلنا: أعجبتني أكلك، لكان الكلام محتملاً لبعض الأشياء والحالات.

(3) الدلالة على أنّ حصول الفعل جائز لا واجب، نحو: ظهر أن يسافر إبراهيم. فالسفر هنا جائز ولو قلنا: ظهر سفر إبراهيم، لسبق إلى بعض الأذهان أن الأمر واجب.

(4) الحرص على إظهار الفعل مبنيًا للمجهول، تحقيقًا للغرض من حذف فاعله، وذلك عبد إرادة التعجب من الثلاثي المبني للمجهول، ففي مثل: عُرف الحق، يقال ما أحسن ما عُرف الحق. قبل الخوض في الحديث عن هذه المباحث، أردت القول أنني اقتصرت على الحروف المصدرية المتفق على مصدريتها عند جمهور النحاة وتركت الحديث عن أدوات المصدر المؤول عند بعض النحويين في بحوث لاحقة إن شاء الله.

كما ينبغي التنويه أنني استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وقد حرصت فيه على الإفادة من المصادر المتصلة بموضوع البحث وجزئياته وتوثيق النصوص، وعدت إلى كتب اللغة التي عنيت بهذا الموضوع.

المبحث الأول

المصدر المؤول من (أن) والفعل المضارع بعدها

أنّ هي أحد نواصب الفعل المضارع، بالإضافة إلى كونها حرفًا ناصبًا فهي كذلك حرف مصدرية؛ لأنها تكوّن مع الفعل بعدها مصدرًا مؤولًا. وهي أم النواصب، وهي حرف متفق على حرفيته، وهي الأكثر شيوعًا واستعمالًا، وتقع في موضعين:

الأول: في الابتداء فتكون في موضع رفع نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (15)

الثاني: بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في:

أ- موضع رفع كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ (16).

ب- موضع نصب كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ (17).

ج- موضع جر كقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَوْزِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا﴾ (18).

يقول المبرد: (اعلم أنّ (أن) والفعل المضارع بمنزلة المصدر وهي تقع على الأفعال المضارعة فتتصبها) (19).

ويرى أحد المحدثين (20) أنّ (أن) تأتي على وجوه عدة، منها أنها حرف مصدرية ينصب الفعل، وتسمى مصدرًا؛ لأنه يؤول مع الفعل بعده بمصدر وذلك المصدر يعرب حسب موقعه كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ (21) والتقدير (استغفهنّ خيرٌ لهن)، فالمصدر المؤول مبتدأ وخير خبره، ويكون في محل نصب كقوله تعالى: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ (22)، ويكون مجرورًا كقوله تعالى: ﴿وَأَمَرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (23).

قال العكبري (24): وأنّ من نواصب الفعل المضارع، وهي تعمل فيه النصب، وإنما عملت لاختصاصها بالفعل، وإنما نصبت لأنها أشبهت (أن) الناسخة من وجوه عدة منها:

1- أنّها وما تعمل فيه مصدر.

2- أنّ لفظها قريب من لفظها، وإذا خففت صارت مثلها.

3- أن كل واحدة منها تدخل على الجمل باختلافها.

4- أن لها وما عملت فيه بعدها محلاً من الإعراب كالثقلية.

تستعمل (أن) بعد الأشياء الدالة على الرجاء والتوقع والطمع، وامتنع وقوعها بعد الأفعال الدالة على اليقين والعلم الجازم؛ لأنّ هذه الأفعال إنما تتعلق بالمحقق.

فمثال مجيئها بعد الطمع قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ (25). فقد جاءت أن بعد الفعل أطمع، وهو فعل دال على الطمع.

ومثال وقوعها بعد الرجاء قوله تعالى: {وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَىٰ إِلَيْكَ الْكِتَابُ} (26).
وبعد حسب قوله تعالى: {أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا} (27). فقد وقعت بعد فعل الرجاء ترجو.
وبعد الظن قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا} (28). فقد وقعت أن بعد فعل الشك ظن.
توصل (أن) بالفعل المتصرف مضارعاً كان، أو ماضياً كقوله تعالى: {لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيُكَأَنَّهُ لَا يُلْفِحُ الْكَافِرُونَ} (29).
يرى (ابن يعيش) أن (أن) إذا وقع بعدها المضارع خلصته للاستقبال كالسين وسوف، وبصير ما بعدها في تأويل مصدر (30).
مما سبق نستخلص أن (أن) توصل بالفعل الماضي المتصرف إلا أنها لا تعمل فيه، والدليل قوله تعالى: {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ} (31).
أما وصلها بفعل الأمر فقد أجازته جماعة من العلماء منهم سيبويه، قائلاً: (كتبت إليه أن أفعل) (32).

إظهار (أن) وجوباً:

يكون إظهارها وجوباً في حالتين:

- 1- إذا وقعت بين (لام الجر) و (لا النافية) كقولهم: (جنتك لئلا تضرب زيداً).
- 2- تظهر (أن) وجوباً في الحالات العادية، أي إذا لم يكن هناك سبب لإضمارها جوازاً ووجوباً كقوله تعالى: {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ}.
إضمار (أن) وجوباً:

تعمل (أن) مضمره وجوباً بعد ستة أحرف، هي كما حددها ابن الناظم: (لام الجر، وأو بمعنى (أو إلا)، وحتى بمعنى (إلى أو كي)، وفاء الجواب، وواو المصاحبة، والعاطف على اسم لا يشبه الفعل، ولا تعمل مضمره في سوى ذلك إلا على وجه الشذوذ) (33).
جواز إظهار (أن) وإضمارها:

ويكون ذلك في موضعين:

الأول: إذا وقعت (أن) بعد لام الجر، ولم يقترن الفعل ب (لا) النافية، ولم تسبق بكون ناقص ماضٍ منفي، فمثال الإضمار قوله تعالى: {وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ} (34)، ومثال الإظهار قوله تعالى: {قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ} (35).
الثاني: يجوز نصب المضارع ب (أن) مضمره أو مذكورة إذا وقعت بعد عاطف، كالفاء، الواو، ثم، أو تقدم عليه اسم خالص، أي غير مقصود به معنى الفعل نحو:
لولا توقع مُعْتَرٍ فَرْضِيهِ ** ما كنت أوتر إتراباً على ترب (36)

أي أن لا تدل هذه الحروف على معنى من المعاني التي توجب إضمار (أن) كالسببية بعد الفاء، والمعية مع الواو، وثم، والتعليل، والغاية، والاستثناء مع أو، وأن يكون المعطوف عليه اسماً، سواء كان جامداً أو مصدرًا صريحاً، أو غير ذلك.

إعمال (أن) المصدرية المحذوفة من غير بدل:

ذهب الكوفيون إلى أن (أن) تعمل في المضارع النصب مع الحذف من غير بدل، واحتجوا بأن قالوا: الدليل على إعمالها مع الحذف قراءة عبدالله بن مسعود {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ} (37) فنصب (لا تعبدون) ب (أن) مقدرة، حيث حذف (أن) وأعملها مع الحذف. وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف، أنها حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل (38). والدليل على أنه لا يجوز إعمالها مع الحذف أن (أن) المشددة التي تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف، فإن كانت المشددة لا تعمل مع الحذف، فإن الخفيفة أولى أن لا تعمل مع الحذف لوجهين:

- 3- أن تقع مع معموليها مفعولاً به: كقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (46) ف (أنّ) مع معموليها (أنكم أشركتم) مصدر مؤول في محل نصب مفعول به للخوف.
- 4- أن تقع مع معموليها في محل رفع مبتدأ: كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ (47).
- 5- أن تقع مع معموليها خبراً للمبتدأ: كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُ هُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (48) فالمصدر المؤول في محل رفع خبر (جزاء).
- 6- أن تقع مع معموليها في محل جر بحرف الجر: كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوعًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (49).
- 7- أن تقع مع معموليها اسماً لـ (كان) كقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ (50).
- 8- أن تقع مع معموليها اسماً لأحد الحروف الناسخة كقولنا: (كأن عندي أن هذا الرجل عالم)، فالمصدر المؤول من (أن هذا الرجل عالم) في محل نصب اسم (كأن).
- وقد أوضحت الدراسات الإحصائية في التراكم الشائعة في اللغة العربية أنّ الحرف (أنّ) كان أكثر شيوعاً من بقية الحروف الناسخة، وسبب شيوعه يعزى إلى وفرة مواقع حدوثها بالمقارنة مع (إنّ) حيث يقتصر وقوع (إنّ) في بداية الجملة، في حين تستطيع (أنّ) أن تقع في أي مكان عدا بداية الجملة، الأمر الذي يعطيها احتمالات أكثر للظهور.
- وثمة سبب آخر تنفرد به (أنّ) من بين جميع أخواتها وهو قابليتها التأويل بمصدر مع ما تدخل عليه. وهذا يعني أنّ جملة (أنّ) قد تكون فاعلاً أو مفعولاً أو خبراً، وهذا مالا تقوم به أي من أخواتها. (51)

المبحث الثالث

المصدر المؤول من كي والفعل المضارع

يقصد بالمصدر المؤول من (كي والفعل)، هو المصدر الذي يمكن تأويله من سبك (كي) المصدرية حين تباشر الفعل المضارع، فيسبك منها ومن الجملة المضارعية التي بعدها مصدرًا مؤولاً يعرب مجرورًا باللام، وهو مصدر غير متصرف، بخلاف (أنّ) المصدرية، فالمصدر المنسبك منها يأخذ عددًا من المواقع الإعرابية، فقد يقع فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ أو غير ذلك.

خصائص كي ومعانيها:

من خصائص حرفيها ومعانيها:

1- الكاف: للاحتكاك والتشبيه.

2- الياء: كحفرة صوتية، هي للنسبة الذاتية والمكان الخفيض.

ومحصلة معاني حرفيها هي جعل الفاعل يحتك بمفعوله، فيستكن لطلبه، ففي قولنا: درست (كي)، لكي) أنجح، قامت (كي) بتحميل فعل (أنجح) رغبتني وقصدي من الدراسة، فالكاف في (كي) جعلت (دراستي) في المثال السابق تحتك وتتطابق مع رغبتني في النجاح، أما الياء فقد جعلت (النجاح) يقع في حيز هذه الرغبة، فاستكان لها فكان مفعولاً به مؤولاً يستحق النصب.

استعمالاتها:

كي حرف متعدد الأنواع، ويعنينا منها النوع المصدرية المختص بالدخول على المضارع، وينصبه وجوباً بنفسه مباشرة لا بـ (أنّ) المضمره وجوباً، وعلامة مصدريته الخاصة وقوعه بعد (لام الجر)، كقولنا: (زودنا الله بالحواس لكي نستخدمها في تحصيل العلم).

أقوال العلم في الناصب للمضارع بعدها:

ثمة أقوال متباينة للنحاة في البحث عن العامل الذي كانت له اليد الطولى في نصب الفعل بعدها، يمكن إيجازها:

1- مذهب الخليل والأخفش أن (كي) في جميع استعمالاتها حرف جر والفعل يذهب بعدها بـ (أن) مضمرة بعدها وجوباً⁽⁵²⁾.

2- مذهب الكوفيين: أنها في جميع أحوالها ناصبة للفعل، وغذا ظهرت (أن) بعدها فهي إما زائدة أو بدل منها⁽⁵³⁾.

3- مذهب البصريين: رأى هؤلاء أنها تستعمل على ثلاثة أضرب: الأول: أن تكون ناصبة للفعل بنفسها وهو مذهب سيبويه⁽⁵⁴⁾.

الثاني: أن تكون جارة لا غير وتفيد التعليل، والضابط التركيبي لها هو اقترانها بـ (أن)، وهنا يكون المصدر المؤول من (أن) وما بعدها مجروراً بـ (كي).

الثالث: احتمالها للوجهين معاً فتكون ناصبة أو جارة ولها ضابطان هما:

1- أن تأتي مفردة، دون أن تسبق بلام الجر، أو أن تلحقها (أن) الناصبة كقوله تعالى: {كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ} ⁽⁵⁵⁾.

2- أن تتوسط بين لام الجر وأن المصدرية كقول الشاعر: أردت لكيما تطير بقربتي * فتركها شتاً بيداء بلقع⁽⁵⁶⁾

وجوه معاني كي المصدرية والفعل المضارع:

1- الدلالة على الاستقبال: تدخل (كي) على الفعل المضارع فتصرفه إلى الاستقبال غالباً نحو قوله تعالى: {فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ} ⁽⁵⁷⁾.

ففي هذه الآية تحول التركيب (كي تقر) المكون من كي المصدرية والفعل (تقر) إلى مصدر منسبك تقديره (إقرار عينها)، ومن الملاحظ على هذا المصدر المنسبك منها ومن صلتها مستقبل الزمن.

2- تأكيد العلة: من خلال استقراء استعمال (كي) نجدها لا تستعمل إلا في مقام السببية، وعند النحاة أنها إذا سبقت بـ (اللام) فليست حرف تعليل، بل التعليل مستفاد من اللام وذلك نحو قوله تعالى: {لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ} ⁽⁵⁸⁾؛ لأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل آخر.

مدخولها:

إنّ الملاحظ للحرف المصدرية (كي) يرى أنه موضوع في اللغة ليكون حرفاً من أحرف التعليل، مخالفين في الرأي من يرى أن (كي) الناصبة بنفسها للفعل لا تفيد تعليلاً، وأن صلاحيتها تقتصر فقط على التأويل مع الفصل بعدها بمصدر.

كما أنّ من يتأمل التراكيب يتبدى له أن هذا العنصر قد اقتصر على نمط محدد من الأفعال، وهو الفعل المضارع المتصرف، ويؤثر فيه تأثيراً وظيفياً يترتب عليه تحول في علامات الإعراب، وهو بذلك شبيه بالحرف المصدرية (أن)، إضافة إلى ذلك فإن كلا الحرفين يخلص زمن الفعل للمستقبل. ⁽⁵⁹⁾

إظهار (أن) المصدرية بعد (كي):

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار (أن) بعد (كي) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إظهار (أن) احتج الكوفيون بالنقل والقياس – أما النقل قول الشاعر: أردت لكيما..... إلخ، ومن جهة القياس لأنّ (أن) للتوكيد.

والبصريون احتجوا بأنّ إظهارها بعد (لكي)، لأنها مقدره فجاز إظهارها بعد الإضمار⁽⁶⁰⁾.

خلاصة:

نخلص من خلال دراستنا لـ (كي) إلى:

- 1- إذا جاء قبل (كي) اللام فـ (كي) مصدرية واللام حرف جر للتعليل والمصدر المؤول منها يكون مجرورًا باللام.
- 2- إذا لم يأت قبلها اللام فـ (كي) حرف جر والناصب (أن) مقدره بعدها والمصدر المؤول منها يكون مجرورًا بـ (كي).

المبحث الرابع

ما المصدرية ومدخولها

المصدر المؤول من (ما والفعل) هو المصدر الذي يمكن تأويله من سيك (ما) المصدرية والفعل الذي يليها نحو قولك: (بلغني ما صنع زيدٌ) أي: (بلغني صنعُ زيدٍ)، وتختلف (ما) المصدرية عن (أن) و (أن) فهما حيثما وقعا يكونا حرفي مصدر، أما هي فلها معانٍ وإعرابات كثيرة، لكن ما يميز (ما) المصدرية أنها لا تكون للنفي أو للشرط أو للاستفهام. استعمالاتها:

(ما) هي الأداة الأكثر جدلاً بين النحاة، وربما كان سبب ذلك بساطة حرفيها، وسهولة التكيّف بنطقها ومرورنتهما، فقد ذكر الرماني ت 384⁽⁶¹⁾ لها عشرة أوجه: خمسة منها أسماء، وخمسة أحرف، وهي لدى ابن هشام⁽⁶²⁾ تأتي على وجهين اسمية وحرفية.

وتأتي (ما) الحرفية على ثلاثة أقسام: أحدها (ما) المصدرية التي تصير الفعل بعدها في تأويل المصدر وموضعه نحو قوله تعالى: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ} (63) أي: يعزُّ عليكم مشقتكم.

وقد ذهب جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه⁽⁶⁴⁾ إلى أنّ (ما) المصدرية حرف باتفاق، فعنده يستوي قولنا: (أعجبنى ما صنعت)، بقولنا: (أعجبنى أن قمت)، ولا تحتاج في هذا المثال إلى ضمير يعود إليها؛ لأنها في تلك الحالة حرف، والضمير لا يعود إلى حرف في أرحح الأقوال.

مدخولها:

ذهب جمهور النحاة إلى أنّ (ما) المستعملة حرفاً مصدرياً تدخل على فعل متصرف غير أمره تتأول معه بالمصدر، ويغلب أن يكون ماضي اللفظ، ويقالُ أن يكون مضارعاً، أما اتصالها بالأسماء فهو أمر نادر، وقد مثل لذلك ابن يعيش: (يعجبنى ما أنت صانع) أي (يعجبنى صنعك).

أما فيما يخص مدخول (ما) المصدرية، فإن نظرنا إلى الأفعال التي تدخل عليها نجد لا توجد بصورة عشوائية، إذ يتبين أن هذه الأفعال تنتمي إلى الأفعال الانفعالية كالأفعال التي تدل على الغضب والفرح، والحزن، والرضا، والإعجاب، أما الأفعال التي تدل على العمل والفعل فلا مجال لها هنا، فلا قلنا مثلاً: يغضبني ما فعل الشرطي بالبريء، وقلنا: يضربني ما فعل الشرطي بالبريء.

فالجملّة الأولى جملة أصولية مقبولة للمستمع، على عكس الثانية فهي غير أصولية وغير مقبولة، فالفعل فيها لا يتفق دلاليًا مع العناصر المصدرية التي تكون في موقع الفاعل. (65) معانيها:

من المعاني التي تؤدّيها (ما) المصدرية أنها تقدر بمصدر نائب عن ظرف الزمان نحو قوله تعالى: {خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ} (66).

أي: مدة دوام السموات والأرض.

وتؤدي ما المصدرية معنى الاستقبال، عندما تكون صلتها فعلاً ماضياً مثبتاً أو مضارعاً منفياً ب (لم).

وتفيد (ما) المصدرية إذا دخلت على الفعل المضارع معنى الحال نحو قوله تعالى: {فَدَّرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ} (67).

ومن المعاني التي تؤديها (ما) المصدرية التعليل شرط أن يسببها حرف يفيد التعليل كقوله تعالى: {لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ} (68) فالياء في الآية سببية و(ما) مصدرية أي بسبب نسيانهم يوم الحساب.

الخاتمة والنتائج

أوضحت في هذه الدراسة أحكاماً مهمة دارت حول المصدر المؤول وأدواته، وتناولت بالبحث تحديداً ما أنفق منها على مصدريته، وتركت ما اختلف في مصدريته لبحوث لاحقة إن شاء الله. أسأل الله - عز وجل - أن أكون قد وفقت في عرض ما إليه قصدت، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل.

خرجت من هذه الدراسة ببعض النتائج يمكن إجمالها:

- 1- هدفت هذه الدراسة بمنهجها الوصفي التحليلي إلى بيان المواطن التي عدل فيها عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول، وتوضيح كيفية تناسب المقال مع المقام في سياقات مختلفة.
- 2- جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على جميع أنماط المصدر المؤول وأشكاله، وبينت أن لكل نمط دلالات معينة اختصت بسياقات محددة.
- 3- حاولت هذه الدراسة الكشف عن دور المصدر المؤول من خلال المعطيات اللغوية التي تقدمها مفردات اللغة، خاصة أن لكل عنصر أو حرف مصدري معنى دلاليًا ينفرد به.
- 4- إن القرآن الكريم استخدم كافة أنماط المصدر المؤول المتعارف عليها عند النحاة.
- 5- على الرغم من تنوع الحروف المصدرية، فإن كل عنصر أو حرف مصدري من تلك الحروف صاحبه معانٍ دلالية خاصة به لا يتمكن من أدائها غيره من العناصر المصدرية الأخرى.

6- يعدل السياق عن المصدر الصريح ويعبّر بالمصدر المؤول إذا ارتبط الحدث باحتمالية الوقوع كقوله تعالى: {وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ} ويعبر بالمصدر الصريح إذا كان الحدث واقعاً لا محالة كقوله تعالى: {فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ}.

قائمة بالمصادر والمراجع حسب ورودها في البحث

- 1- ابن منظور، جمال الدين بن مكرم (ت 711) (1956)، لسان العرف، ط1، ج4، ص446، مادة صدر، دار صادر، بيروت لبنان.
- 2- الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت 393)، معجم تاج اللغة وصحاح العربية، (تحقيق أحمد عبدالغفور عطار)، ص709، دار العلم للملايين، بيروت لبنان.
- 3- سيبويه، أو بشر عمرو بن قنبر (ت 180) (2004)، (تحقيق عبدالسلام هارون)، ط4، ج1، ص34-32-12-12، مكتبة الخادجي القاهرة.
- 4- الفراء، أبو زكرياء بن يحيى (ت 207) (1983)، معاني القرآن، ج2، ص404، 222، عالم الكتب بيروت لبنان.
- 5- المبرد، محمد بن يزيد (ت 285)، المقتضب، (تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة)، ج3، ص267، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة.
- 6- الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد، (ت 816) (1986)، التعريفات، (تحقيق الدكتور أحمد مطلوب)، ط1، ص270، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

- 7- الرازي، الإمام زين الدين أبو عبدالله (ت666) (1937)، مختار الصحاح (رتبه محمود خاطر بك)، ط2، ص33، مطبعة الأميرية، بولاق.
- 8- الفيروز أبادي، محمود بن يعقوب، (ت817)، (2005)، القاموس المحيط، إشراف محمد نعيم العرقسوسي، ط8، ج3، ص34، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 9- أنيس إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، ج1، ص33، دار إحياء التراث العربي.
- 10- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين يوسف بن أحمد، (ت761) (2005)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد)، ج1، ص226، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
- 11- السيوطي، أبو بكر جلال الدين، (ت911) (1985)، الأشباه والنظائر، (تحقيق عبدالعال سالم مكرم)، ط1، ج2، ص88، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان.
- 12- يعقوب إميل (1987)، معجم المصطلحات اللغوية الأدبية، ص361، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- 13- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد)، ط3، ص201-202، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- 14- كتاب النحو الوافي، عباس حسن، ج1، ص417-418.
- 15- الآية رقم 184 من سورة البقرة.
- 16- الآية رقم 16 من سورة الحديد.
- 17- الآية رقم 37 من سورة يونس.
- 18- الآية رقم 129 من سورة الأعراف.
- 19- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، (تحقيق عبدالخالق عزيمة)، ط5، ج1، ص48، دار التحرير القاهرة 1386م.
- 20- محمد محمد شراب، معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية، ص129، دار مأمون للتراث 1990م.
- 21- الآية رقم 60 من سورة النور.
- 22- الآية رقم 79 من سورة الكهف.
- 23- الآية رقم 12 من سورة الزمر.
- 24- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، (تحقيق عبدالإله نيهان)، ج1، ص30، ط1، دمشق سوريا 1995م.
- 25- الآية رقم 82 من سورة الشعراء.
- 26- الآية رقم 86 من سورة القصص.
- 27- الآية رقم 2 من سورة العنكبوت.
- 28- الآية رقم 2 من سورة الحشر.
- 29- الآية رقم 82 من سورة القصص.
- 30- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، م2، ص87، ط1، الناشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1984م.
- 31- الآية رقم 22 من سورة الشعراء.
- 32- سيوييه، أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب (تحقيق عبدالسلام هارون)، ج3، ص162، مكتبة الخانجي القاهرة.
- 33- الأنباري، كمال الدين أبي البركات (ت577) (2007)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد)، مسألة رقم (77)، المكتبة العصرية، بيروت لبنان.

- 34- الآية رقم 71 من سورة الأنعام.
- 35- الآية 11 – 12 من سورة الزمر.
- 36- البيت بلا نسبة، ينظر ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص194، وينظر ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص488، وينظر ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص315، وينظر السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص17، وينظر الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص389.
- 37- الآية رقم 83 من سورة البقرة.
- 38- أبي البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، (تحقيق محمد محي الدين عبدالحاميد)، ج2، ص91، المكتبة العصرية ببيروت.
- 39- بركات إبراهيم، كتاب النحو العربي، ج1، ص201.
- 40- عباس حسن، كتاب حروف المعاني بين الاصل والحدث، ط1، ص101، دار الكتاب العرب، دمشق سوريا.
- 41- ينظر كتاب مغني اللبيب، لابن هشام، ج1، ص49، وكتاب الجنى الداني، للمرادي، ص402، وينظر كتاب همع الهوامع، للسيوطي، ج2، ص148-149.
- 42- السامرائي، كتاب معاني النحو، ج1، ص272.
- 43- الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج2، ص487.
- 44- الآية رقم 53 من سورة فصلت.
- 45- الآية رقم 36 من سورة هود.
- 46- الآية رقم 81 من سورة الأنعام.
- 47- الآية رقم 39 من سورة فصلت.
- 48- الآية رقم 87 من سورة آل عمران.
- 49- د محمد علي الخولي، التراكيب الشائعة في اللغة العربية، ص165.
- 50- الآية رقم 58 من سورة المائدة.
- 51- الآية رقم 17 من سورة الحشر.
- 52- ينظر الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص127، وينظر المرادي، الجنى الداني، ص261، وينظر ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص250، وينظر السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص99.
- 53- ينظر أبي البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص474، مسألة رقم (80).
- 54- ينظر الكتاب، لسيبويه، ج1، ص408.
- 55- الآية رقم 7 من سورة الحشر.
- 56- ينظر طه الجندي، المصدر المؤول بحث في التراكيب والدلالة، ص31.
- 57- البيت من الطويل، ولم يُعرف قائله، وهو من شواهد ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص66، وينظر ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص151، وينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص207.
- 58- الآية رقم 40 من سورة طه.
- 59- الآية رقم 23 من سورة الحديد.
- 60- ينظر أبي البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص107.
- 61- طه الجندي، المصدر المؤول بحث في التراكيب والدلالة، ص57.
- 62- الرمّاني، علي بن عيسى (ت 384) (1984)، منازل الحروف، (تحقيق إبراهيم السامرائي)، ص35-39، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

- 63- ينظر ابن هشام، كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص333.
- 64- الآية رقم 128 من سورة التوبة.
- 65- ينظر الكتاب، لسيبويه، ج1، ص367، وينظر المقتضب، للمبرد، ج3، ص200، وينظر ارتشاف الضرب، لأبي حيان التوحيدي، ج1، ص993، وينظر الجنى الداني، للمرادي، ص232، وينظر همع الهوامع، للسيوطي، ج1، ص281.
- 66- الآية رقم 107 من سورة هود.
- 67- الآية رقم 192 من سورة الأنعام.
- 68- الآية رقم 26 من سورة ص.